العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية -قراءة ثقافوية أنثروبولوجية-

أ.د. يوسف عناد زمل/ كلية الآداب/ جامعة بغداد

م.د. زينب محمد صالح/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

المقدمة:

"العدالة الانتقالية" هي عملية قضائية بحتة بما تتضمنه من إجراءات متكاملة تبدأ بالتحقيق وتنتهي بأصدار الاحكام القضائية وتنفيذها وفق إطر ومؤسسات قانونية محدودة ، وهي تهدف الى تحقيق العدل وانصاف الضحايا بكل سبل ووسائل الانصاف القانونية وفي مقدمتها القصاص،اي انزال العقوبة العادلة بحق المجرمين وحسب ما تنص عليها القوانين ومنع انتهاكات الإنسان الآنية والمستقبلية. اما المصالحة الوطنية فهي عمل اجتماعي، ديني، أخلاقي ، وسياسي بالمقام الأول ، فضلا انها تنظر الى المستقبل بعكس العدالة الانتقالية التي تنظر الى فترة الماضي وهي تكون محدودة بتلك الحقبة الزمنية، لذا نلاحظ هناك علاقة متداخلة بين الموضوعين اذ ان العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من لمصالحة الوطنية وهي ايضاً أي(عدالة اجتماعية)، وهي عاملاً مهماً لنجاح وتثبيت المصالحة الوطنية في أي مجتمع.

فما لا شك فيه ان تناولنا لموضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية انما هو تسليط الضوء على المجتمع العراقي بعد عام(٢٠٠٣)، وتسليط الضوء هذا لايأتي اعتباطا انما ستكون الانثروبولوجيا الثقافية لاسيما الثقافة السياسية حاضرة على اعتبار ان الانثربولوجيا تهتم بدراسة الانسان وثقافته ، ولا يمكن تخليص الانسان من ادران الماضي المفعم بارهاصات الانظمة والحكام الجائرين وبنائه من جديد وفق انظمة ولوائح حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والانتقال الديمقراطي، مالم تتم معالجة ملفات ماضي عنيف تعلق" بانتهاكات حقوق الانسان العراقي "،اي تطبيق ما يسمى بالعدالة الانتقالية ولتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية في العراق لا بد من الالتفات الى قضية مهمه هي المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي كافة .كما ان العدالة الانتقالية ولمصالحة الوطنية في العراق تحتاج الى اليات لتطبيقها ، فضلاً عن تبيان اسباب تعثرها ، وهذا لا يأتي بسهولة ويسر، اذ يتطلب منا استقراء الواقع العراقي من حيث مشروع المصالحة الوطنية وقراءة الفرد العراقي بما تعرض له وما سوف يحدث بمعنى آخر ، اي مالذي حصل عليه وماذا سيأخذ؟

تقوم العدالة الانتقالية التي يبتغيها الانسان على معتقد مفادة ان المطالبة بالعدالة ليست شيئاً مطلقاً، ولكن يجب ان تتم موازنتها بالحاجة الى سلم وديمقراطية وتنمية عادلة وسيادة قانون. وفي السياقات الانتقالية قد يتطلب ثمن قيود على بعض الحكومات و اعتماد إجراءات قضائية خاصة، وقد تشمل هذه القيود نقصاً بالموارد البشرية والمادية او نظاماً قضائياً ضعيفاً او فاسداً او كلاهما، او انتقالاً ديمقراطيا غير انه في اطار العدالة الانتقالية لاتعد هذه القيود كقدر يبرر عدم القيام باي شيء بل كلما تحسنت وضعية احد البلدان مع مرور الوقت يتوقع من الحكومة التي تليها ان تحاول اصلاح المظالم الناجمة عن القيود السابقة. سوف نتناول في هذا البحث ما يأتي:

اولآ: مشكلة واهمية واهداف البحث.

ثانيا: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية " مقاربة مفاهيمية"

ثالثا:العدالة الانتقالية والمصلحة الوطنية: ماهيتهما ، واهدافهما وستراتيجياتهما.

رابعا :العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واسباب تعثرهما في العراق.

خامسا : معالجات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق.

سادسا:آليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق.

سابعا: النتائج والتوصيات والمقترحات.

أولا / مشكلة وأهمية وأهداف البحث :

***مشكلة البحث:**المشكلة التي تواجه العدالة الانتقالية هي ان كل الأمثلة التي تتحدث عن الانتقال من دولة دكتاتورية الى نظام ديمقراطي او من إرهاب الى مجتمع سلمي، هي مثاليات لما يحدث في المجتمع من صراعات داخلية بضغوطات خارجيه بين مكونات المجتمع العراقي. وهذا واضح جليا اليوم على الانسان او الفرد العراقي اذ اصبحت ثقافته تتارجح بين مظالم الحكومات السابقة وصراعات الاحزاب والكتل السياسية الآن حتى بات لا يعرف نفسه الى اي ثقافة ينتمي؟

ومن هذا يتضح ان جميع ما يقدم للعدالة الانتقالية في العراق اليوم يستعمله نظام جديد يلغي جميع القوانين ويضع قوانين جديدة ليس المهم ان يضع المعايير فقط في حالته الانتقالية من سي الى جيد. انما نحتاج الى وضع معايير تستثمر وتطبق. وان موضوع البحث هذا يناقش اشكالية المفهوم نفسه المتعلق بمفهوم العدالة الانتقالية الذي يعد من المفاهيم التي لاتزال غامضة بالنسبة للكثيرين، ولا سيما اننا نطرح التساؤل هل توجد عدالة انتقالية؟.

نحاول في هذا البحث الاجابه عن تساؤل اخر؟ هل ان العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تعنى بفترات استثنائية مثل الانتقال من حالة" نزاع داخلي مسلح " الى "حالة السلم"، او لانتقال من "حكم سياسي تسلطي" الى حالة " حكم ديمقراطي" او التحرر من "احتلال اجنبي "باستعادة تأسيس "حكم محلي ".

صحيح قد يقول البعض ان الحديث عن العدالة الانتقالية سابق لأوانه وان يجب تأهيل الكلام عن المصالحة الوطنية حتى ننتهي من كثرة الارامل من النساء اللواتي فقدن ازواجهن اثناء الثورة او لحرب او الانفجارات وحتى تلتم جراح المصابين، ولكن أقول ان السلّم الاجتماعي الذي نعيشه اليوم المعرض للانهيار في اية لحظة ودخول البلاد في دوامة فوضى بكل ما تعنيه الكلمة امر متوقع. ومن خلال مشكلة البحث نريد الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١- ماهية العدالة الانتقالية وسبل تطبيقها في العراق.
٢- ماهي الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق.
٣- أسباب تعثر تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

***أهمية البحث:** وتكمن معرفة أهمية العدالة الانتقالية او السعي من اجل العدالة الشاملة اثناء فترات الانتقال السياسي حيث تعم العدالة الانتقالية تنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي بهدف خلق مستقبل اكثر عدالة وديمقراطية ، فهدف العدالة الانتقالية الى التعامل مع ارث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية وعدالة اصلاح الضرر والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية كذلك ترتكز على اعتقاد مفادة ان السياسة القضائية المسؤولة يجب ان تتضمن التدابير هدفا مزدوجاً وهو المحاسبة على جرائم الماضي ووضع الجرائم الجديدة، مع الاخذ في الحسبان الصفة الجماعية لبعض اشكال الانتهاكات ورغم ان هذه كلها تطورات مشجعة ، فالحقيقة ان العراق يحاول تضميد جراحة من فترات القمع الذي عاشه ومحاولة الخروج من فترة الإرهاب تتميز بتحديات يكاد يصعب تجاوزها على الصعيد المعنوي والقانوني والسياسي والثقافي وفي العديد من الحالات تضطر فعلاً الحكومات الانتقالية الى اختبار بين العدالة واستمرار السلم، او العدالة واستمرار الديمقراطية. حتى لو كانت مثل تلك التهديدات اقل أهمية لان نطاق انتهاكات الماضي والقيود التي لا مفر منها فيما يخص الموارد البشرية المالية تجعل العدالة العادية امر مستحيلاً.واصبح التجديد والتوفيق

ضرورة مزدوجة وعلى اثر انتهاكات جسمية لحقوق الانسان.فضلا عن حق الضحايا ان يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على التعويضات لان الانتهاكات المنظمة لحقوق الانسان لا تؤثر على الضحايا المباشرين وحسب بل على الجميع ككل. وان الحل لبديل هو العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، اذ انها تشكل اهم دعائم اركان الانتقال الى دولة مدنية حديثة تفعم بالعدل والمساواة وتوفر الفرص المتكافئة وتحقيق العيش الكريم للجميع ، وانطلاقاً من أهمية هذا الجانب لابد من معرفة أهمية تطبيق العدالة الانتقالية في المجتمع بالرغم من انه حداثة فكرة العدالة الانتقالية نسبياً. لا ان الربع الأخير من القرن العشرين شهد تجارب مهمة في مجال العدالة الانتقالية يطرح نفسه خلال سنوات الأخيرة وبدرجات متفاوتة في سياقات الوطنية البعض البلدان العربية، قد تباينت صيغ طرح الموضوع. سواء في شكل دعوات رسمية لبعض صناع القرار السياسي او في سياق تثبيت السلّم المدني وانهاء النزاع المسلح او في صفة دعوات رسمية ذات الصلة بحاجيات تقرير والانتقال الديمقراطي عن طريق المصالحة الوطنية.

وهنا تكمن أهمية البحث في طرح موضوع أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وكشف عن دور العدالة الانتقالية في تحديد مسار المصالحة الوطنية في العراق ومدى تطبيقها في المجتمع.

*** أهداف البحث:** يهدف البحث التوصل الى مايأتي:

١- ماهية العدالة الانتقالية، وما هي سبل تطبيقها.
٢- معرفة آليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
٣- محاولة تشخيص أسباب تعثر تطبيق العدالة الانتقالية المصالحة الوطنية.
٤- محاولة الوصول الى النتائج والتوصيات والمقترحات التي تسهم في تحجيم المشكلة التي يعاني منها المجتمع العراقي في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

ثانيا /العدالة الأنتقالية والمصالحة الوطنية "مقاربة مفاهيمية".

***العدالة "لغة واصطلاحا":** العدالة لغة "العدل ضد الجور"، يقال "عدل عليه في قضية فهو عادل" او بسط الوالي عدله ومعدلته. بكسر الدال وفتحها وفلان من اهل المعدل يفتح الدال أي: من اهل العدالة ورجل عدل: أي رضا ومفتح في الشهادة[١]. وتبين ان معنى العدالة في اللغة الاستقامة والعدل هو المتوسط في الأمور من غير اقراط في طرفي الزيارة والنقصان ومنه قوله تعالى" كذلك جعلناكم امة وسطاً" أي عدلاً"، بالوسط والعدل بمعنى واحد. [٢]

"العدالة اصطلاحاً* تنوعت فيها عبارة العلماء من محدثين واصولين وفقهاء الا انها ترجع الى معنى واحد وهو انها ملكة أي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تحقق العدالة في الراوي الا اذا اتصف بصفات راسخة في نفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى[٣]. و"العدالة" هو إعطاء كل ذي حق حقه، وتعني كذلك تسوية حساب الصواب والخطأ بحيث يدفع اخطئ تعويضاً عن خطيئته وما احدثه من ضرر الغير بها ارتكب وبحيث يعاقب على خطئه وتلك هي مهمة القضاء الذي يسهر على تطبيق القوانين وسيادة العدالة بين الاقرار.

***الانتقالية لغة واصطلاحاً: انتقال لغة :**"ن- ق- ل". (مصدر انتقل)هو تحول من مكان الى اخر.فترة انتقالية. فترة انتقال.تعني مرحلة ليست دائمة وانما لفترة معينة ،أي مرحلة انتقالية[٤].

*** العدالة الانتقالية :**مفهوم العدالة الانتقالية هو حلقة الوصل بين مفهومين يجمع بين مفهوم الانتقال او التحول والعدالة. **والعدالة** :هي المثل العليا للمساءلة للانصاف في حماية الحقوق واحقاقها في منع التجاوزات والمعاقبة عليها. اما **(الانتقال)** او

التحول في مفهوم العدالة الانتقالية: فهو منحصر في فترة من التغيرات السياسية تميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح الجرائم ارتكبت عن طريق نظام جمعي سابق(٥).

وعرفت الأمم المتحدة "العدالة الانتقالية" بأنها: كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمجات التي يبذلها المجتمع لتجاوزات الماضي الواسعة النطاق بنخبة كفالة المسائلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة أي انها منظومة من القراءات التي يتخذها المجتمع والدولة استجابة الانتهاكات حقوق الانسان المنهجية والواسعة النطاق بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما تكبدته الضحايا من الانتهاكات وحماسة مرتكبيها. وتعرف " العدالة الانتقالية " ايضا، هي استجابة للانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق لحقوق الانسان تهدف الى تحقيق الاعتراف بما كابدت الضحايا من الاستهلاكات وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية ، وليست العدالة الانتقالية شكل خاصاً من اشكال العدالة بل هي تكيف العدالة على نحو الذي يلائم المجتمعات التي تعرضت مرحلة من تحولات في عقاب حقبة هي تفشي انتهاكات حقوق الانسان في بعض الأحيان تحدث هذه التحولات على حسب فترة وأحيان قد غيري على مدى عقود طويلة(٦).

*** مصالحة لغة واصطلاحا**:

مصالحة لغة: صالح- مصالحة وصلاحاً.صالحه: سالمه- عقد معه صلحاً. صالحة على شيء: واقفه عليه. مصالحة- مصالحة،(ص-ل-ح). (مصدر اصلاحاً)، ساد الوئام بعد المصالحة: المسالمة المصافاة وإزالة كل أسباب الخصام: مصالحة وطنية(٧). اما "المصالحة" اصطلاحا: فهي عملية جعل طرفين في نزاع يقبلون حلا يرضي كليهما ويكون الوسيط بينهما طرفاً ثالثاً ليس طرفاً في النزاع، ويكون الاتفاق عن محض الإدارة اذ ان عملية المصالحة بخلاف التحكيم لا تلزم المتنازعين على قبول الحل المقترح(٨). أي مهادنه أو مصالحة وهي تطلق في المجال السياسي علة مبادرة او سياسة تسمى الى مصالحة ومهادنة الخصم من اجل اقل الضرر وذلك من منطلق ضعفه او قيادة السياسة ، او وطن فلان ،ارض كذا كذا، اتخذها محلاً وسكناً يقيم فيه.

اما "الوطنية" اصطلاحا :اختلف تعريفات الوطنية عند الباحثين باختلاف المناهج الفكرية لديهم فمنهم من جعلها عقيدة يوالي عليها ويعادي، مفهوم من جعلها تفسيراً عاطفياً وجدانياً يندرج داخل اطار العقيدة الإسلامية ويتفاعل معها. وللوطنية تعاريف شتى وضعتها العلوم الانسانية وهي(٩) :

١- تقديس الوطن بحيث يكون الحب فيه والبغض لأجله او القتال في سبيله حتى بطفى على الذين وحتى تحل الرابطة الوطنية محل الرابطة الدينية.

٢- العاطفة التي تعبر عن ولاء الانسان للبلد.

٣- الانتماء الانسان الى دولة معنية يمل حينها ويدين بالولاء لها.

٤- الوطنية تعبير قولي يعني حب الشخص واخلاصه لوطنه .

ثالثا / العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية "ماهيتهما ، اهدافهما وستراتيجياتهما"

*** ماهية العدالة الانتقالية "مدخل تأريخي" :** فقد تلقت "العدالة الانتقالية"، مؤخراً لمزيد من الاهتمام من قبل الاكاديميين وصناع القرار والأجهزة الإعلامية خاصة بعد ربيع العربي، وقد وفَّرت العدالة الانتقالية الفرص للمجتمعات للتصدي الانتهاكات حقوق الانسان السابقة والفضائع الجماعية أو أي اشكال أخرى من العنف والقهر ضد الشعوب من اجل تسهيل الانتقال السلمي والسلس للسلطة وتحقيق مستقبل اكثر ديمقراطية(.على الرغم من ان المفهوم ظهر في اعقاب الحرب العالمية الثانية، الا ان حضورهُ تكثف بشكل خاص منذ سبعينيات القرن العشرين فمنذ ذلك الحين شهد العالم اكثر من(٣٠) تجربة

للعدالة الانتقالية من أهمها تجربة " تشيلي والأرجنتين وبيرر والسلفادور وروندا وسيراليون وجنوب افريقيا وصربيا واليونان" ورغم حداثة فكرة العدالة الانتقالية نسبياً، الا ان الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تجارب مهمة في مجال العدالة الانتقالية في مختلف انحاء العالم، وفي هذا الصدد، بدأ موضوع العدالة الانتقالية يطرح نفسه خلال سنوات الأخيرة، وبدرجات متفاوتة في السياقات الوطنية لبعض البلدان العربية وقد تباينت صبيغ طرح الموضوع سواء في شكل دعوات رسمية ذات الصلة بحاجيات تقرير الانتقال الديمقراطي عن طريق المصالحات الوطنية، كما تباينت صيغ طرح موضوع العدالة الانتقالية بالنسبة الى الضحايا والجمعيات المدنية المرتبطة او المتفاعلة معه، من خلال اشكال متعددة، هيمنت عليها، بصفة رئيسة الدعوات الرامية الى الكشف عن الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب(١٠).

وهكذا طرح موضوع العدالة الانتقالية بصفة مباشرة، من قبل هيئات وجهات رسمية في اطار ديناميات تثبيت السلم المدني وإقرار المصالحة الوطنية في كل من الجزائر والسودان والعراق كما بدأ الموضوع بفرض نفسه في سياقات ذات صلة بتعزيز الديمقراطية وتثبيت الوحدة الوطنية في كل من البحرين وموريتانيا، وطرح الموضوع بإرهاصات، كدعوات للتفكير في سياقات السالفة الذكر، بدأ الموضوع بطرح كأشكال للتفكير بسب "الاغراء الاكاديمي ربما بالنسبة لبعض النخب السياسية والحقوقية المشتغلة بالقضايا الاستراتيجية للإصلاح السياسي في كل من مصر سوريا الاردن.والعدالة الانتقالية مرت بمراحل تأريخية وهي (١١):

المرحلة الأولى: جاءت في اعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نور مبرك تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول الفكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها وتمثلت اهم ميكانيزمان عملها في اتفاقية الابادة الجماعية ثم إقرارها وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تقرير انتهاك حقوق الانسان باسم الاستجابة للأوامر في هذه المرحلة شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الانسان حركة مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة.

المرحلة الثانية: اثناء الحرب البادرة ركزت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول" اوربا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا " وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم " طابع محلي او وطني " حاكمات وتتضمن آليات أخرى مثل لجان الحقيقة " التعويضات" أي انه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الارجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا. لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية جنوب افريقيا بعد نظام الفصل العنصري وبعض الدول الافريقية ودول شرق ووسط أوروبا في اعقاب الحرب الباردة كان هناك توافق دولي على الحاجة ولاجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الماضية وهذا ما تزامن مع اهداف الدولة والهيئات المصافحة التي تطلبت وجود تطبيقات محكماً لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية.

المرحلة الثالثة:المرحلة الثالثة تمثلت بالديمقراطية في أواخر الثمانينات واوائل التسعينات زخماً ومأخذ جديد للعدالة الانتقالية انتقل به من كونه مفهوماً رابطاً بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة كما نشأ في أواخر الاربعينيات الى فضاء أوسع بحيث اضحى لهذا المفهوم يتضمن منظور أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية الى موقع اخر تعد الديمقراطية احد أهدافه الاساسية. ثم كانت البداية الحقيقة لما يمكن ان يسمى تطبيق للعدالة الانتقالية في محاكمات حقوق الانسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في

الارجنتين وتشلي من خلال لجنتين تقضي الحقائق في الارجنتين عام(١٩٨٣)، وتشلي عام(١٩٩٠) ومن ذلك في العديد من الدول القارة اللاتينية. ويمكن رصد نشأة وتطور مفهوم العدالة الانتقالية من خلال مراحل أساسية هي كالاتي [١٢]:

الأولى: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام(١٩٩٠) م. واهم ملامح هذه الفترة تتمثل في المحاكمات الدولية للنازيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إقرار اتفاقية الابادة الجماعية.

الثانية : منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٧م ، حتى انشاء المحكمة الدولية الخاصة بدولة "يوجو سلافيا في عام ١٩٩٣ م. **واهم ملامح هذه الفترة تشمل في:**

- تجاوز فكرة المحاكمات الدولية واتخاذ الإجراءات وطنية مرتبطة بالهياكل الرسمية للدولة.
- انشاء لجان الحقيقة والتعويضات.
- ظهور توافق دولي واسع حول مفهوم العدالة الانتقالية.
- تجاوز مسالة حقوق الانسان كهدف وحيد للعدالة الانتقالية الى اهداف أخرى لا تقل أهمية عنها في التحول الى الجهات الديمقراطية وتطبيق سيادة القانون.

الثالثة: منذ انشاء المحكمة الخاصة ب "يوجوا سلافيا"، في عام(١٩٩٣)، وحتى انشاء محكمة الجنايات الدولية الحالية عام(٢٠٠٤) م، **وابرز ملامح هذه الفترة:**

- العودة الى فكرة المحاكمات الدولية مرة أخرى.
- انشاء المحكمة الدولية الخاصة ب "يوجوا سلافية"، عام(١٩٩٣) م، والمحكمة الدولية الخاصة برواندا عام(١٩٩٤) م.
- إقرار النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية في روما ام(١٩٩٨) م.

الرابعة: منذ انشاء محكمة الجنايات الدولية عام(٢٠٠٤) م، وحتى الان.وابرز ملامح هذه الفترة هي انشاء محكمة الجنايات الدولية عام(٢٠٠٤) م، ودخول ميثاقها الى حيز التنفيذ.

- احالة جميع القضايا المتعلقة بالانتهاكات حقوق الانسان الى قانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان.

* اهداف العدالة الانتقالية: ان الهدف الرئيسي لسياسة العدالة الانتقالية هو انهاء ثقافة الإفلات من العقاب وارساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي وان حماية الحقوق القانونية والإنسانية هي جذور العدالة الانتقالية لتحسب بعض الالتزامات القانونية على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية كما انه يتحدى مثل هذه الجهات لتسعى لتأسيس مجتمع يحترم جوهرة حقوق الانسان ويمارس بصورة روتينية المساءلة والاهداف الرئيسية تسعى الانتقالية الى بلوغ العدالة الشاملة اثناء فترات الانتقال السياسي للمجتمعات والشعوب مثل الانتقال من الحرب الى السلم او من الشمولية الى الديمقراطية[١٣].

وتهدف العدالة الانتقالية الى التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الانسان وبطرق ومناهج واسعة وشاملة وتتضمن العدالة الجنائية وعدالة جبر الضرر والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية وتتركز على اعتقاد مقاومة عن السياسة القضائية المسؤولة يجب ان تترقى هدفاً مزدوجاً وهو: الحماسية على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة من الوقوع ، ولا تقل الصفة الجماعية لبعض اشكال الانتهاكات من عمليات الإبادة الجماعية والمذابح الجماعية والتطهير العرقي وغيرها. وفي سياق هذه الأهداف تهدف العدالة الانتقالية الى ما يلي :

١- منع انتهاك حقوق الانسان في المرحلة الانتقالية وضمان عدم تكرارها في المستقبل.

٢- التحقيق في الجرائم الماضية.

٣- كبح جماح الرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات.

٤- تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان ومعاقبتهم.

٥- انصاف الضحايا وتعويضهم على جبر ضررهم.

٦- تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على السلة الاجتماعي.

٧- تقرير مبدأ سيادة القانون.

٨- التأسيس لمجتمع العدالة الحرية والمساواة الديمقراطية.

٩- التأسيس لمجتمع العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للسلطة والثروة[١٤].

* **استراتيجيات العدالة الانتقالية:** ان تطبيق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات لمن الاعقاب التي سمحت بارتكاب الانتهاكات يعطي احساساً بالأمان للضحايا ويوجه تحذيراً لن يفكرون في ارتكاب انتهاكات في المستقبل. كما انها تعطي قدراً من الانصاف لمعاناة الضحايا وتساعد على كبح الميل الى ممارسة العدالة الاهلية او الاقصاص: "أي ان يقتص الناس لأنفسهم بأنفسهم و تتيح فرصة هامة لتوطيد مصداقية النظام القضائي الذي أصابه الفساد والدمار او الذي لم يكن بعمل على نحو سليم فيمامضى، ويمكن تحقيق ذلك لا بد من وجود مجموعة استراتيجيات التي تعمل على تطبيق العدالة الانتقالية يمكن تناولها من خلال محورين[١٥]:

أ-استراتيجيات غير قضائية تنطوي في داخلها على:

١- **اصلاح المؤسسات:-** تعني بهذا اصلاح المؤسسات التي كانت من قبل تقو بتلك الانتهاكات والتي عادة ما تكون مؤسسات عسكرية وقطاعات امنية ومؤسسات قضائية، يكون هذا الإصلاح عن طريق تطهير تلك المؤسسات من موظفين الفاسدين الى جانب وضع تشريعات جديدة تحد من استخدام السلطة في عمل انتهاكات جديدة من أعضاء الجدد في المؤسسة، لذلك كثيراً ما تحتاج البلدان الخارجة حديثاً من الدكتاتورية التي تبنى إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياستها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري او ديمقراطي في المستقبل.

ففي فترات الصراعات، عادة ما يتم تعليق معايير حقوق الانسان وافساد إجراءات العمل الاعتيادية وعقليات وقت السلم في العديد من المؤسسات الدولة ان لم يكن في مجملها. وعندما ينتهي الاضطراب فأن الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها إزالة الشروط التي أدت الى نشوء فترة النزاع او القمع ، **وهناك ثلاث وسائل نمكن من بلوغ هذا الهدف[١٦]:**

* إعادة هيكلة مؤسسات التي تواطأت في اعمال العنف والانتهاك.

* إزالة التميز العرفي او الاثني او الجنسي القديم العهد.

* منع مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية.

٢- التعويض "جبر الخاطر": ان الهدف الأساسي لأي سياسة من سياسات التعويض هو احقاق العدالة للضحايا، ويجب ان يفهم مصطلح "العدالة"، في هذا الصدد بشكل واسع بادماج عناصر الاعتراف بالضحية ورد كرامته وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بعضهم البعض وبين المواطنين ومؤسسات الدولة واساء التضامن الاجتماعي، ولكن عند اختيار سياسة للتعويضات او قرارها، يمكن لعدة عوامل ان تؤثر في الاختيارات. ومن بينها: الموارد الاقتصادية المتوفرة والالتزام السياسي الوطني الدولي، وعدد الضحايا وفئات الضحايا من حيث العرق والانتماء الاثني او الجنسي الخ، وحجم التعاطف مع الضحايا او

مرتكبي الأفعال وسياق النزاع من حيث هل هو حادث جسم وحيد ام نزاع مزمن دام عدة سنوات نوع انتهاك حقوق الانسان الذي تم ارتكابه(مثل مصادره الأراضي او لتقي او لترحيل القسري او لاعتداد الجسدي)، والتزامات وجهود المجتمع المدني الوطني والدولي[١٧].ان الأهداف المتوخاة من تدابير التعويض(سواء كانت مادية حيث تقوم الدولة بإعطاء تعويضات مادية للمتضررين او لأسرتهم).او رمزية حيث تقوم الدولة يوضع تعويضات رمزية للمتضررين من اعتذارات رسمية او تخليد ذكرى او عمل نصب تذكاري[١٨].

٣- احياء الذكرى:يتم احياء الذكرى عن طريق أي حدث او واقعة او بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر ويمكن ان يتم احياء الذكرى بشكل رسمي(مثل إقامة نصب تذكاري او غير رسمي مثل بناء جدارية في مجتمع محلي)، رسمياً من طرف الدولة او تلقائياً من طرف المواطنين، ويسعى الناس الى احياء ذكرى احداث الماضي لأسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا او التعرف عليهم، او تعريف الناس بماضيهم، او زيادة وعي المجتمع او دعم او تعديل رواية تأريخيه او تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى او عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي. ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من القطاعات الجماعية والانتهاكات حقوق الانسان الصارمة احد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية، ورغم عدم وجود شكل وحيد التعامل الضحية مع الماضي الا ان الضحايا وجماعاتهم المنظمة كثير ما يطالبون بالعمل على بلوغ عدد من الأهداف العدالة الانتقالية عما في ذلك تحقيق العدالة والحماسية، وإظهار الحقيقة وجبر الاضرار وضمان عدم تكرار ما جرى، إضافة الى كل ذلك، غالباً ما يكون هناك مطلب بالتذكر متذكر الماضي يتيح نوعاً من تكريم أولئك الذين ماتوا او تمت التضحية بهم غير ان آليات التذكر يمكن ان تسهم في بلوغ اهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة وضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً وتحفيز الحوار حول الماضي، ووضع سجل تاريخي مناسب، والانصاب لأصوات الضحايا ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر اضرار الضحايا.

ب-استراتيجيات قضائية : تشمل نوعين هما :

١- تقصي الحقائق: بدأت الأطراف الفاعلة حملتها في عدد متزايد من البلدان في التأكيد على التدابير غير القضائية لتقصي الحقائق التي كثيراً ما تأخذ صورة وهي "لجان الحقيقة"، لجان تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الاحداث، كما حدث في عدد من البلدان مثل " جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونمو اتيمالا وجنوب افريقيا ويبرو وسيراليون والمغرب ".ويعد انشاء لجان الحقيقة تحدياً كبيراً لان من شأنها ان تعمل على انشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات تابعة للدولة او جهات غير تابعة لها. والتي كثيراً ما تتعرض للإنكار او الاخفاء او سوء الفهم، ولذلك بعد التعلم من دروس الماضي درساً بالغ الأهمية، وكما يقول الكاتب الأمريكي "فوكتر" (الماضي ليس ماضياً ابداً انه يعيش بيننا). فلا بد من التعلم من الماضي من اجل احداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل او اعتراف بالضحايا وما كابدوه في المحن[١٩]

٢- دعوى جنائية : مهمتها عمل تحقيقات وفتح ملفات قضائية مع مرتكبي الانتهاكات وتشمل هذه التحقيقات القضائية مع المسؤولين من ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم الجسمية او المنهجية، ويمكن القول ان اول اعمال لهذه الآلية كانت محاكمات "نور مبرج "التي أجريت للنازيين في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية وهي قد تتم على المستوى المحلي او الإقليمي او الدولي او من مثل بعض الأجهزة الخاصة مثل الحكمة الخاصة يسيراليون [٢٠].

يتضح مما تقدم ان آليات ومناهج العدالة الانتقالية لاتعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض، انما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينهما وقد تكون مكملة لبعضها البعض، فمثلاً : قد يعد البعض ان قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى

كما ان منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة ، كما ان التكامل لعملية التعويض مع الجماعات يمكن ان توفر جبراً للأضرار اكثر شمولاً من توفره كل على انفراد قد تحتاج التعويضات من جانب اخر الى دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت او ارتكبت انتهاكات حقوق الانسان، مع الاخذ في الحسبان ان النصب التذكارية غالباً ما تهدف الى تعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار.

* المصالحة الوطنية "ماهيتها ، اهدافها وستراتيجياتها"

ماهية المصالحة الوطني : المصالحة الوطنية حاجة ملحة وضرورة قصوى لتجاوز اعتلالات الماضي، وفساد الحاضر، وغياب الدولة وانعدام المساءلة وتغيب القانون وفي السيادة وقهر الارادات الجماهيرية المتطلعة للدولة والمجتمع المدني المؤسس على التوازن التام بين الحقوق والواجبات لكافة المواطنين على قدم المساواة وبشراكة كاملة.تكون المصالحة الوطنية ليست تلك المصالحة او التصالح بين قوى سياسية متضامنة مع تأكيدنا على أهمية الامر وانما هي مصالحة مع الوطن وموارده وثرواته وخياراته وقرارته المستقلة وسياداته ومكانته التي ينبغي ان تستوي على سنامة التقدم وجوهرة الحياة الكريمة للمواطنين وحماية للأراضي وصيانتها والدفاع عنها. وهي بذلك مصالحة تتجاوز ما يتبادر الى الذهن من صور تعود عليها الوطن وعاشها المواطن في مراحل السابقة وفي حلقات متباعدة من الفعل الثأري والصراع السياسي بين قوى أراد كل منها بلوغ سدة السلطة والقبض على ذمة الكرسي وشؤونه بالقوة العسكرية والعنف السياسي الدامي[٢١]. وتعني المصالحة الوطنية بأنها عملية التوافق الوطني على أساسها نشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعة قائمة على قيم التسامح وإزالة اثار صراعات الماضي من خلال آليات محددة، ووفق السياسة المجتمعية على قيم التسامح وإزالة اثار صراعات الماضي من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات.

يتضح مما تقدم ان المصالحة الوطنية لا يمكن ان تؤتي ثمارها، بدون ما تلازمها مع العدالة الانتقالية حيث ان تطبيق ثقافة المساءلة بدلاً من ثقافة الإفلات من العقاب يعطي احساساً بالأمان لقطاعات عريضة من المجتمع بشأن ملامح الدولة الجديدة، ويوجه تحذيراً لن يكررون في ارتكاب مثل هذه التجاوزات في المستقبل، بما يجعل الايدي الحاكمة مرتعشة في حالة الاقدام على اتخاذ قرار ما، على جانب اخر تقتضي المصالحة من قوى المجتمع تجنب أسباب الانبثاق والعمل بكل الوسائل من اجل الاندماج اجتماعية وسياسياً، وليس من حق أي طرف القيام بالمحاسبة او اعلان القطيعة مما كان وزنه وموقعه باستثناء المؤسسة القضائية التي تحاسب الافراد على جرائم قاموا بها وليس على مواقفهم واختياراتهم .

رغم تعدد التعاريف في الوقت الحاضر المفهوم المصالحة الوطنية الا ان مفهوم حديث بدأ استخدامه وتطبيقه مع نهاية الربع الأخير من القرن العشرين ولا سيما في بعض دول أمريكا الجنوبية واقطار المنظومة الاشتراكية سابقاً، وفي بعض البلدان الافريقية والتي بدأت تشهد في تلك الفترة انتقالاً بأسلوب الحكم من المجتمع المغلق الى مجتمع المدني الديمقراطي اذ قدر "صموئيل هانتفتون"، صاحب نظرية صراع الحضارات هذه الانتقال بأنه شمل اكثر من(٤٠) دولة، وترافق ذلك مع نهاية الاستعمار الذي ساد تلك الدول وانطلاق عملية الإصلاح وترسيخ مفهوم المواطنة وتفعيل دور المؤسسات القضائية وسيادة القانون السعي للنهوض بتلك الدولة في ظل التعددية الحزبية ودثر آثار التصلب فالمصالحة درجة سامية في نضج الدولة وتشير الى الوعي السائد بين افرادها وتدل على اكتمال رشد الدولة ومؤسساتها والتطور الثقافي والسياسي واستقامة ممارساتها[٢٢]. فهناك من يعرف المصالحة بأنها "عملية توافق الوطني"، تنشأ على أساس علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية وتقوم على قيم التسامح وإزالة اثار صراعات الماضي من خلال آليات محددة واضحة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول الى نقطة الالتقاء، بينما بعدها البعض الاخر: (صيغة تفاهم بين أبناء الوطن العربي الواحد للوصول

الى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من ازمته ووضعه على طريقه الصحيح. وبمعنى آخر ان المصالحة بالمعنى الشامل هي "توافق وطني"، يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة او سد الفجوات بين الأطراف المتخاصمة او المتحاربة وتصحيح ما ترتب عليها من أخطاء وانتهاكات وجرائم مع إيجاد الحلول المقبولة وذلك لمعالجة تلك القضايا التخلف حولها المسالمة والحوار بدلاً من منهجية العنف والقاء الاخر، والنظر بتعاون الى مستقبل والتسامح مع الماضي وترسيخ التشاركية. **من خلال تعدد تلك التعاريف يتضح لنا ان المصالحة تتضمن ثلاث جوانب:**

أولها: الخلاف- فالخلاف بين الناس امر طبيعي وحتمي ولا يمكن انكاره ولا احد منا يسلم منه ويحدث بين جميع فئات المجتمع سواء اكان ذلك من ذلك نطاق العائلة(كخلاف الابن مع احد والديه)، او على نطاق واسع(الحي، المناطق، القبائل، المدن) ، فالخلاف والاختلاف الفكري والعقائدي هما حالة صحية وإيجابية على ان لا يتحول الى ازمة يتولد عنها بالعنف والعنف المضاد اذ يخشى من عواقبه حينها، ومن خاصية أخرى يمكن عدا الصلح هو الجانب الثاني من مفهوم المصالحة الوطنية فالخلاف مهما طال بين الدولة والأطراف السياسية الأخرى والأطراف المجتمعية لابد من وجود نهاية له نهاية المطاف على ان لا تطول فترة الاختلاف ما يؤدي الى تعميق المشاعر الاحتقان والحقد ورفض الطرف الاخر، اما العفو فهو الجانب الثالث للمصالحة والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً به ولا يمكن استكمال خطوات الصالح من دون ابداء الرغبة واتخاذ الخطوات التنفيذية علماً بأنه امر ضروري والعفو نوعان: "عفو" تصدره الدولة اتجاه اطراف السياسية والمعارضين لها و"عفو" شخصي يبديه اهل الضحايا المتسامحون بدماء أبنائهم وعدها قرباناً للوطن.

واول مره طرح مشروع المصالحة الوطنية في الخامس والعشرين من حزيران عام(٢٠٠٦) من قبل الحكومة العراقية كمبادرة للتوافق الوطني بين الأطراف السياسية والمجتمعية وفق قيم التسامح وترسيخ أسس التلائم بين المكونات الشعب من جهة وبين الشعب والمكونات السياسية من جهة أخرى من اجل تعاون في بناء دولة عراقية[٢٣]. وان المصالحة الوطنية لا بد ان تقوم على أساس قانون العدالة الانتقالية يعترف بحقوق المتضررين ويعيد الثقة في مسيرة التحول الديمقراطي فضلاً عن ذلك ان المصالحة الوطنية في العراق لا تعني نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل ولا يمكن تحقيقها الا من خلال تحقيق المسؤولية الجنائية والمدنية كما ارتكب من الأفعال بحق الإنسانية في الماضي والاعتراف بمعاناة الضحايا وادانته جميع الانتهاكات ، والهدف الاهم هو تحقيق المصالحة في العراق ونجاحها وان لا ينبغي شعاراً ، اذ لا بد من التعهد بالتسامح والتنوع وكذلك رفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة العراقية والعمل على اعتماد الوسائل السليمة لحل الخلافات الداخلية وبذلك فان تحقيق المصالحة يمكن ان يؤدي الى الحفاظ على الاف الارواح اذ ان تقبل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة سيؤدي الى حماية حقوق الانسان.فضلاً عن ذلك ان ازمة العدالة في العراق تأتي من ضعف استغلال القضاء بصورة صحيحة و بقية الأجهزة التنفيذية الى مسميات معينة، فما أدى الى تآكل الثقة في القضاء المحلي "الوطني"، بفعل عدم التوافق بين الكتل والاضراب العملية او ما يسمى "بالتقسيمات الداخلية"، يضاف الى ذلك غياب إدارة تسوية لملفات الماضي.

اذن المصالحة الوطنية تدعم الديمقراطية من خلال إقامة علاقات التعاون اللازمة لوصفها موضوع تنفيذ بنجاح واذا ما اردنا ان نذهب للتطبيق او التنفيذ وان تتغير الشعارات المكتوبة على ورق فقط وانما على واقع عملي يجب علينا ما يأتي:

١- ان تعتمد التوافق الوطني على أساس إقامة علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية العراقية قائمة على مبدأ التسامح والعدل.

٢- إزالة اثار صراعات الماضي من خلال مجموعة من الإجراءات تنفذ على ارض الواقع مستمدة من القوانين المنصوص عليها من اجل تحقيق الامن والسلام والمصالحة بين افراد المجتمع.

٣- ان المصالحة الوطنية لا تنفع العدالة الانتقالية بشيء ان لم تكن هناك جهود رامية الى إرساء الثقة لا سيما الثقة الوطنية بين الخصوم القدامى في سياق العدالة المحاسبة القانونية.

*** اهداف المصالحة الوطنية:** تهدف المصالحة الوطنية الى ضمان وتعزيز وحدة الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية أي ضمان مبدأ المواطنة المتساوية والمشتركة التي ترفض أي هوية طائفية بل تدعو الى هوية وطنية مشتركة متساوية ينعم فيها العرب والكرد والشركان والمسلمون من مختلف المذاهب والمسيحيون، من مختلف المذاهب، والصابئة والمندائيون والايزيديون وأصحاب الفكر والرأي الاخر بالحقوق ويمارسون الواجبات بكل حرية او الى جانب ذلك يفترض في المصالحة ان تتوصل الى مجموعة اهداف منها:

١- رفض العنف في الوصول الى اهداف القوى السياسية المباينة في برامجها التفصيلية.

٢- رفض الطائفية السياسية والتحقق المنهجي السياسي او تشديد الصراع المذهبي في العراق.

٣- رفض القوى الإرهابية التي تسعى الى تحطيم النسيج الوطني الاجتماعي للمجتمع العراقي سواء كانت تكفيرية المنحى او الاستبدادية الترعة وشمولية النهج او رافضة للديمقراطية.

٤- الإقرار بالعمل على أساس ديمقراطية سليمة وتداول السلمي والديمقراطي للسلطة بعد فترة زمنية من التوافق السياسي لتكريس الحياة السليمة الهادئة والمستمرة.

٥- العمل من اجل الابتعاد عن القوائم الائتمانية ذات الطبيعة الدينية والطائفية التي تقرر الاصطفاف والاستقطاب والدعاية الطائفية للوصول الى البرلمان يراد له ان يكون وطنياً وليس دينياً او طائفياً اذ ان للأديان والمذاهب إمكانها الخاصة بهل ثم الكف عن توزيع المجلس والقرارات والدوائر على أساس المحاصصة الطائفية.

٦- ان تكون الدولة هي الجهة الوحيدة المالكة والحاملة للسلاح والمسؤولية عن الامن والاستقرار وحماية الحدود وان يتم نزع السلاح من كل القوى السياسية خارج اطار الدستور والقوانين.

٧- رفض أي تدخل اجنبي في شؤون العراق الداخلية سواء كانت من دول الجوار ام من غيرها ويحصر وجود القوات الأجنبية بموافقة الدولة العراقي وهي التي تقرر وقت خروجها.

٨- تهدف المصالحة الوطنية الى تبني شيء سليماً في استثمار الموارد الأولية وخاصة النفط الخام وتوزيع ثروة وإعادة توزيعها في المجتمع الصالح الانسان وبصورة عادلة على مستوى المركز والفيدرالية المحافظات.

٩- ان تتفق في البرامج السياسية المشتركة على مكافحة الفساد المالي والفساد الإداري والمحسوبية والمنسوبية والطائفية السياسية في التعيين وفي حالة العقود.

ان العراق امام مهمات كبيرة ومنها الخدمات الأساسية للسكان وإعادة بناء ما دمرته الحروب والصراعات والإرهاب وإعادة الثقة بين المواطنين والحياة السياسية عموماً وإيقاف طاحونة القتل والموت اليومي والتخريب والتدمير الهائل للبيئة التنمية وثروات البلاد[٢٤]. وتهدف المصالحة الوطنية بعد تحليلها للواقع الاجتماعي في العراق الى:

١- تكريس مفهوم الوحدة الوطنية والعمل على ديمومتها والحفاظ على مكاسبها من خلال تطبيق العلاقات السياسية والأمنية من جهة وتوطيد العلاقات الاجتماعية والمعاشية من جهة أخرى.

٢- دعوى كافة أطياف المجتمع الى المساهمة الفاعلة والمشاركة الحقيقة في تحولات الجديدة لبناء المجتمع الديمقراطي.

٣- العمل على قرار مفهوم المساواة والعدالة بين أطياف المجتمع بغض النظر عن العرق والدين او المذهب او الجنس.

٤- إقرار حقوق اللذين اصابهم الحيف من ضرر او تهميش والوقوف على المسببات والدوافع التي آلت(الهدر او خرق) لتلك الحقوق لغرض معالجتها وتعويضهم بما يستحقونه او العمل على عدم تكرارها لضمان الحقوق التي نص عليها الدستور واللوائح الأعراف الدولية.

٥- تسعى المصالحة الوطنية الى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين وبالتالي فانها تساهم بشيوع روح الحمية والتسامح والالفة والود او تقضي على الاحتقان الطائفي والعرقي.

٦- تقرر المصالحة الوطنية انعكاساتها على سلوكية المواطن باحترام القوانين والتشريعات وتطبيقاتها وفقاً لمبدأ المواطنة ومستحقاتها.

اما الوسائل لتحقيق تلك الأهداف هي كما يأتي:

١- مؤتمرات العشائر العراقية.

٢- مؤتمرات دينية واسلامية.

٣- مؤتمرات مؤسسات المجتمع المدني.

٤- مؤتمرات القيادة السياسية.

***استراتيجيات المصالحة الوطنية** : انطلاقاً من ان المصالحة الوطنية ليست مجرد تعبير عن مرحلة معينة وانما عي مشروع طويل الأمد قابل للتغير في مساره واتجاهاته ويحتاج الى آليات لتنفيذه لذا ثمة آليات لمداخل تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقود بدورها الى انجاز المصالحة الوطنية وتتمثل تلك الاستراتيجيات الى[٢٥]:

١- وضع صيغ متفق عليها للتفاهم بين الأطراف المتخاصمة او المتنازعة وهذه الصيغ هي التي يتم الحوار حولها وذلك من اجل البحث في تفاصيلها وإيجاد الوسائل لتنفيذها، وهو الامر المتعارف عليه في المفاوضات في اطار التفاهم، وهذا يشمل ايضاً مقومات الحوار من حيث نوعية المتحاورين وطبيعة اتجاهاتهم وحدة التحاور ووضح ضوابط لإنجاح المصالحة الوطنية.

٢- **تقصي الحقائق:** ويكون ذلك من خلال تشكيل لجان قضائية مستقلة تقوم باجراء تحقيقات رسمية في الأنماط المختلفة لممارسة الانتهاكات الإنسانية من قتل وعنف وسرقة وغيرها من الأمور قد حدثت خلال الفترة السابقة للمصالحة والحوار، وهذه اللجان تنشأ بعد تشاور وطني موسع تحدد من خلالها الصلاحيات التي قد تمارسها على ان يقتدى الأطراف كافة التزاماً واضحاً وجاداً ويسمح لها بالتحقيق المستقبل والفعال علماً بان جميع هذه اللجان قد تصطدم بصعوبات عديدة تعرقل مهامها ولا يعني حيث الكشف عن الأخطاء المرتكبة من قبل بعض الجهات التابعة للدولة او ذات علاقة غير مباشرة معها او من قبل الأطراف التي تدعم من جهات تاريخية تصعب ملاحقتها.

٣- إصلاح مؤسسات الدولة، ونشر مفهوم المواطنة وسيادة القانون الا ان تنفيذ هذا الإصلاح قد يواجه ايضاً بصعوبات جمة من داخل هذه المؤسسات الامر الذي يتطلب ادخال اصلاح تدريجي في هياكل هذه المؤسسات حتى لا تحدث هزات ارتدادية يبدي العاملون والقائمون على تفسيرها او المستفيدون منها استياء شديداً نتيجة فقدانهم مناصبهم او نقودهم ومصالحهم المرتبطة بها فيرفضون الخضوع للرقابة والحماسية الناجمة عن ذلك الإصلاح لدرجة يقررون فيها تدمير كل شيء.

٤- تقديم التعويضات ان التعويض يجب ان يكون امراً الزامياً وينقسم الى نوعين هما :

اولهما: تعويض مادي ويمثل في صرف أموال ومساعدات لأهالي الضحايا "مدنيين وعسكريين"، والمتضررين وإعادة الحقوق لأصحابها. **وثانيهما:** تعويض معنوي: كتقديم شهادات فخرية لأهالي الضحايا افراد القوات المسلحة المواطنين وتسمية الأماكن العامة والشوارع بأسمائهم تخليداً لذكراهم وتضحياتهم.

رابعا/العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق واسباب تعثرهما.

* **العدالة الانتقالية أساس تحقيق المصالحة الوطنية :** غالباً ما تتعامل الجمعيات التي تملك ارثا من الانتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب والابادة الجماعية او أي شكل من اشكال الجرائم ضد الإنسانية مع العدالة الانتقالية على انها نشاط يركز على بناء مجتمع آمن يسوده السلم الأهلي، وغالباً ما يرافق هذا المفهوم بعض التدابير منها تشكيل لجان الحقيقة وتعويض الضحايا ومحاولة إعادة البناء المجتمعي وإصلاح مؤسسات الدولة العامة فضلاً عن ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم مثل مفهوم المصالحة الوطنية(٢٦).

عند الحديث عن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ينظر الى التجربة العراقية بكل آلامها ومآسيها وتجارب أخرى في عدد من الدول الاوربية الشرقية ودول افريقية وآسيوية فأن العدالة الانتقالية هي جزء من مشرع المصالحة الوطنية واساس من اسسها ،أي العدالة الانتقالية تقع ضمن اطار المصالحة الوطنية واهدفها وليست منفصلة عنها بأي شكل من الاشكال. وانفصال العدالة الانتقالية عن المصالحة قد يجعلها تتحول الى تحول مفترس يمكن ان يأتي على كل فرص وإمكانيات نجاح المصالحة الوطنية ويقضي عليها. بمعنى آخر ان العدالة الانتقالية تعني الحماسية وإقامة العدل وتحقيقه لمن عانى تحت النظام القمعي السابق وهي جزء من تحقيق العدالة للضحايا وذويهم وجزء من تحقيق العدالة للوطن من الذين ظلموا واهدروا إمكانية وثرواته وسرقوها وتردوا شبابه واضطهدوا الشعب، هؤلاء لا بد ان يتعرضوا للمحاسبة وان يدفعوا ثمن جرائم، ولا يمكن ان تكون هناك مصالحة وطنية حقيقة دون مشروع عدالة انتقالية يتعامل مع ملفات الظلم والاضطهاد والعدالة الانتقالية كجزءممن علاج الماضي والتعامل مع الامة وتجاوزاته من اجل تحقيق العدالة وتضميد الجراح ووضع أسس مستقبلية للتعامل مع التجاوزات والظلم في المستقبل و الردع اللازم ذلك "جرائم حرب والتعذيب والقتل الجماع "، وهذه الأفعال الكبرى التي نمت خلال فترة الحرب تعد ضمن "جرائم الحرب"، ويطبق عليها قوانين جرائم الحرب الدولية .ولكي يتم تطبيق العدالة الانتقالية لا بد ان يكون هناك نظام قضائي قادر وقوانين مشرعة دولياً تحدد الجرائم وسبل ضمان المحاكمات العادلة، ويمكن بالتعاون والمؤسسات الدولية المختصة . كما ان العدالة الانتقالية ما هي الا عملية سياسية مجتمعية الغاية منها الانتقال من نظام دكتاتوري الى نظام يراد له ان يكون ديمقراطياً يعتمد مواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم وانصاف ضحايا هذه الانتهاكات بالاعتماد على استراتيجيات وآليات من شأنها ان تتضمن العدالة الجنائية والاجتماعية والاقتصادية وإصلاح الضرر المجتمعي والمؤسسي وتأهيل المعتمدين والاسهام بدمجهم في المجتمع من جديد فضلاً عن الإصلاح السياسي والانتقال السلمي للسلطة والعمل على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلاليتها وضمان الحقوق والحريات العامة. غير ان المجتمع العراقي لم يتعرف على مفهوم المصالحة الوطنية على الرغم من تداول هذا المفهوم قبل(٢٠٠٣)، من قبل بعض المجتمعات بوصفها مجتمعات صراع او مجتمعات ما بعد الصراع مثل" يوغسيلانيا-جنوب افريقيا- وانغولا "، وورود هذا المفهوم في نشرات وبيانات الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية الا ان العراق تعامل مع هذا المفهوم بعد اطلاق مشروع المصالحة الوطنية وتعاطي وسائل الاعلام المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني لهذا المفهوم.

ويرى المختصون في السياسية والقانون والاجتماع والانثروبولوجيا، فضلاً عن بعض النشطاء المدنيين ان لمشروع المصالحة الوطنية كان ينبغي ان يكون مشروعاً يستهدف بناء المجتمع العراقي من جديد ليعيد الى حالة التوازن والاستقرار من اجل الانتقال الى مرحلة الديمقراطية، الا ان المصالحة الوطنية بشكلها الذي رسمته الحكومة بوصفها حكومة وحدة وطنية اخذت منحاً اخراً بتحولها الى مشروع سياسي يستهدف التصالح بين الفرقاء السياسيين متناسباً لالتزام الأخلاقي تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، هذه الالتزام الذي بعد ضرورة في مراحل تحول الديمقراطية في المجتمعات التي في مراحل انتقالية.

***أسباب تعثر تطبيق العدالة الانتقالية في العراق**:

ان العدالة الانتقالية منذ نشأتها، واجهت العديد من التحديات فعلى وجه الخصوص ترتبط هذه التحديات بتحقيق اهداف العدالة الانتقالية، ويمكن ان يكون تحقيق هذه الأهداف محفوفاً بالصعوبات كالتعرف على الضحايا وتقرير ما اذا كان لمعاقبة الرؤساء والوسطاء وتجنب حصول "عدالة المنتصر"، وإيجاد موارد كافية للتعويض والمحاكمة او الاصلاح المؤسسي فقد تؤدي الفترة الانتقالية الى سلام هش او ديمقراطي هش وكما لوحظ في الحديث عن الانتقال الى الديمقراطية فقد كانت مقصلة الأنظمة الجديدة هي تقرير المساءلة عن الانتهاكات السابقة دون المخاطرة بالانتقال السياسي الى الديمقراطي فضلا عن ذلك فقد يكون النظام القضائي القائم ضعيفاً او فاسداً ،او غير فعال وغير ساري المفعول . مما يجعل تحقيق أي عدالة امراً صعباً للغابة وقد اكد مراقبو تطبيق العدالة الانتقالية وعملياتها مثل" ما كاوا موتوا "عام(٢٠٠٠)، صعوبة تحقيق العدالة الفعلية من خلال واحدة من ابرز آليات العدالة الانتقالية ، وهي المحاكمات وتعليقاً على المحكمة الدولية التي أنشئت في" رواندا" عام(١٩٩٤)، قال بأنها تعمل على تتشيت المسؤولية لتهدئة ضمائر الدولة التي كانت غير راغبة في وقف الإبادة الجماعية[٢٧].

ومن هنا تظهر معوقات لتطبيق العدالة الانتقالية تتمثل في مجالات "الإفلات من العقاب" التي تمارسها غالباً الأطراف السياسية المتصارعة ، و"المعوقات السياسية" التي تتخذ صوراً عدة من بينها" توازن العنف " بحيث لا يستطيع طرف التغلب على الآخر وإقصاؤه، فضلا عن " معوقات قانونية واقتصادية وامنية " التي تتمثل في ان مجتمعات الصراع وما بعد الصراع ليس لديها اصلاً الوعي القانوني الذي يجعلها تطبق مبدأ " سيادة القانون" ، وسوء الإدارة ما يجعلها تعاني اضطرابات مستمرة وعدم استقرار في شتى المجالات وبالتالي تصبح الصراعات والنزاعات التي لا تنتهي، وهناك معوقات جديدة استحدثت باتفاق يفرض الهروب من تطبيق العدالة الانتقالية خاصة "الجانب الثقافي" منها القائم على المساءلة والعقاب لمنتهكي حقوق الانسان ومحاولته الإفلات من العقاب بصورتيها المتمثلتين في قانون الحصانة القانونية " عائق قانوني " وتوافق لسياسي "عائق سياسي"[٢٨].

ومما تقدم نستنتج ان هناك اسباب لتعثر العدالة الانتقالية في العراق منها:

١- **الاستقطابات السياسية:-** فعلى الرغم من الضغوط الشعبية باتجاه طي صفحة الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظم السابقة الا ان الانقسامات السياسية تحول دون التوافق على إجراءات تحقيق العدالة.

٢- **النزعة الاقصائية:-** حيث تغلب على آليات العدالة الانتقالية التي تم إقرارها في دول الثورات العربية توجهات اقصائية هدفها الانتقام من النخب السياسية ما المرتبطة بالنظم السائبة وليس قرار العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا لتحقيق المصالحة الوطنية.

٣- **الانقسامات المجتمعية:-** اذ تزيد الصراعات الاثنية والطائفية والقبلية من عقبات التي تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة، وهو سبب تعثر المصالحة الوطنية في العراق عقب انتهاء الحرب الاهلية حيث تصبح العدالة الانتقالية جزءاً من تناقضات صراع ممتداً على تقاسم السلطة والثروات الوطنية.

٤- **عدالة الحد الأدنى:-** تكمن هذه الإشكالية في محاولة بعض نظم الحكم وضع حدود على استحقاقات العدالة الانتقالية بهدف تفادي إحالة أي من المسؤولين السياسيين والامنيين للمحاكمة، حيث يتم الاكتفاء بآليات التحقيقات المستقلة ومنح تعويضات لأسر الضحايا دون تكريس حقوق التقاضي وهو ما ينسب في استمرار الانقسامات فقدان الثقة في إجراءات إقرار العدالة الانتقالية.

٥- **تصدع البيئة المؤسساتية:-** فقد ارتبطت بكشف إشكاليات مؤسسات الدولة وازمات الثقة فيما تتخذه من إجراءات بينما لم تتجمع الهيئات الموازية التي تم تأسيسها لتحقيق العدالة الانتقالية في اثبات كفاءتها واستغلالها في مواجهة السلطات التنفيذية حيث لم تنتج في انتزاع صلاحيات نافذة او تطبيق سياسات محدودة لحسم القضايا الخلافية في ظل تراجع الثقة في المؤسسات النقابية ومنظومة القوانين الحاكمة للعدالة في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة بما يفوض من فاعلية الإجراءات الامنية[٢٩].

و من أسباب تعثر تطبيق العدالة الانتقالية في العراق هو، عدم ادراك أهمية العمل الجاد من اجل الاخذ بفكرة العدالة الانتقالية وتطبيقها من قبل المرجعيات المجتمعية وقواها السياسية وقادته السياسيين، ولعل نتائجها واضحة اليوم في العراق، حيث انطلق مؤتمر العدالة الانتقالية مباشرة بعد سقوط النظام السابق وبأشراف من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتمددة الراحل ديميلو وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الانسان، لكن رحيل ديميلو المفاجئ وتحلف مجلس الحكم عن المشاركة بالرغم من توجيه عدة دعوات له لأرسال ممثليه للمشاركة في المؤتمر والثبات الواضح لممثلي المرجعيات الدينية والسياسية. كذلك حققت ثقافة العدالة الانتقالية وضعف الإمكانيات المادية والتنفيذية لتحقيق العدالة الانتقالية.

*أسباب تعثر المصالحة الوطنية في العراق:

للمتعرف عن الأسباب الحقيقة لتعثر المصالحة الوطنية لا بد من معرفة المعوقات التي أدت الى تعثر المصالحة الوطنية في العراق منها."المصالحة الخاصة"، لعل التحدي الأكيد هو ان الأحزاب السياسية الرئيسية قد نجحت في الاستغلال المظالم العرفية الطائفية كوسيلة لحشد الدعم ، ولهذه الأحزاب مصلحة في ادامة الوضع السياسي الراهن كما هو. وان استمرار اعمال العنف " تمنع من تضميد الجراح القديمة، وتفتح جروحاً جديدة، وتؤدي الى احتمال تجديد الصراعات الطائفية"، ولا يخفي هذا الواقع الى واحدة من النتائج الرئيسية صدرت في دراسة من قبل "البنك الدولي"، حول النزاع المدني وهي ان ما يقرب من نصف جميع البلدان التي خرجت من حرب أهلية بدأت تعاني ثانية من ارتداد "اعمال العنف".

"انكار العدالة"، لا يزال الكثير من المسؤولين عن سوء اعمال العنف التي دفعت في السنوات الاخيرة من بينهم قادة جماعات التمرد المناهضة للحكومة وفرق الموت ويشاركون في الحياة العامة كأعضاء في مجالس المحافظات وقوات الامن العراقي، البرلماني، ولا يظهرون الندم على افعالهم.

"الثقافة السياسية العراقية"، في حين وفر الإسلام وثقافة القبائل العربية والمبررات والأليات المعيارية اللازمة لتحقيق المصالحة على المستوى المحلي الا ان الرغبة في الانتقام، واتباع المنهج الطائفي في السياسة والتطرف الديني اعاقت جميعها عمليات المصالحة على مستوى الوطني. "صراعات متعددة الطبقات"، شملت الطائفية في العراق صراعات داخل المجتمعات المحلية، ولهذا السبب هناك حاجة الى قيام مصالحة وقد ركزت المصالحة حتى الان تركة النزاعات بين بعض التنظيمات وان كانت هناك حاجة في النهاية الى معالجة كلتا التركيبتين. وهناك اسباب اخرى لا تدعم المصالحة الوطنية في العراق منه[٣٠]:

١- تعارض المواقف والتطورات بشأن تحقيق المصالحة الوطنية، ومدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول في إجراءات المصالحة، وتقديم التنازلات والتضحيات من اجل انجاحها، تجنب وضع شروط تعجيزية للاندماج في المصالحة الوطنية وخاصة في ظل نوايا بعض المنتمين للنظام الجديد الثأر من النخب التي كانت محسوبة على الأنظمة المطاح بها على الرغم من ان مقتضيات المصالحة انها لا تستثني احد من اية فرصة او يستبعد من المشاركة ما دام غير متورط في جريمة محدودة فالحوار الاجتماعي بمثل تحدي المصالحة الوطنية في عدد من دول الإقليم.

٢- ثقل التركات في دول الإقليم سواء خلال المرحلة الانتقالية او في اثناء عهود أنظمة سلطوية سابقة بما يولد انطباعاً لدى البعض بعدم جدوى المصالحة والرغبة في التعايش مع الأوضاع الراهنة نظراً لصعوبة تحقيق متطلبات المصالحة متطلبات المصالحة بأشكالها المختلفة.

٣- ضعف استقلال القضاء، اذ ان ازمة العدالة الانتقالية تعود بالدرجة الأولى الى تبعية أجهزة النيابة العامة للسلطات التنفيذية، او تآكل الثقة في القضاء الوطني، وغياب إرادة تسوية ملفات ماضي. بعبارة أخرى قد يكون القانون سبباً في إعاقة تنفيذ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

٤- محدودية تجارب المصالحة الناجمة في إقليم باستثناء الحالة المغربية فعلى الرغم من النجاحات الواضحة التي حققت في مجال إعادة الجزائر الى استقرار نسبي، انفقت في بلوغ المصالحة الوطنية؛ حيث ان المصالحة لن تحققت الا عندما يعلم المواطنون ما حدث ويتصالحون مع الماضي.

خامسا /معالجات تطبيق العدالة والمصالحة الوطنية:

لمعالجة تطبيق العدالة الانتقالية لا بد من وجود اطار قانوني شامل للعدالة الانتقالية بمعنى آخر ان تستند منظومة العدالة الانتقالية الى نهج حقوقي واطار قانوني محدد ومضبط يحمل على إزالة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الانسان، ومنع تكرارها في المستقبل.كما يجب ان تعتمد العدالة الانتقالية على معالجة شاملة تساهم في إعادة الاستقرار والسلام الاجتماعي والانتقال الى المسار الديمقراطي الصحيح، وليس معالجة سطحية او لحظية للمشكلات.والتاكيد على ضرورة العمل على وجود الية وطنية لجمع وتوثيق المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان، وتحليل فجوات النظام الحقوقي والقانوني على نحو يسهم في التطبيق الفاعل لآليات العدالة الانتقالية، وضرورة تحديث منظومة العدالة على نحو يسهم في التصدي الفاعل للانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان فضلاً عن التأكيد على التزام الدولة بجبر اضرار الضحايا والمتضررين جراء انتهاكات حقوق الانسان، وفقاً لمسؤوليتها القانونية بحماية رعاياهم فضلا عن مسؤوليتها السياسية والأخلاقية امام مواطنيها مع دعوة وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والموسسات الدينية لمتابعة فعاليات الحوار حول مشروع تطبيق العدالة الانتقالية[٣١].

والعمل ايضا على تنمية الوعي المجتمعي بمفاهيم ومفردات واهداف العدالة الانتقالية، وتهيئة المجتمع لمناقشة فاعلة للاطار القانوني لها، مع القيام بحملة مشركة بين الجهات المعنية لتطبيق العدالة الانتقالية ، وتأسيبس وزارة خاصة للعدالة الانتقالية ، فضلا عن تاسيس مجلس وطني لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع العراقي وسائل الاعلام.و المؤسسات الدينية لنشر القيم الدينية التي تدعوا الى ثقافة التسامح وقبول الاخر. وان تتضمن المعالجات التأكيد على اعداد كوادر وطنية نوعية قادرة على تلبية احتياجات منظومة العدالة الانتقالية ودعوة المركز القومي للدراسات حول تنظيم دورات دروس عمل لأعداد كوادر متخصصة من القضاء وأعضاء النيابة العامة وغيرهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى في مجال العدالة الانتقالية[٣٢].

اما المصالحة الوطنية فهي بشكل عام احدى وسائل التي يراد بها رأب الصدع الذي يحل بين اطراف متنازعة او متصارعة بحكم العرق ، الطائفة ، الجنس، الجغرافية، او الصراع التغيري او الذاتي او ما شاكل ذلك لذلك فان أولى المعالجات حول تطبيق المصالحة الوطنية هي[٣٣]:

١- استعداد الأطراف المتصارعة لإجراءات المصالحة.

٢- ثقة كل طرف بنفسه وبالثاني ثقته بالطرف .

٣- التزام الأطراف المتصارعة ببرنامجها ونتائجه.

٤- دعوة كافة أطياف المجتمع للمساهمة والمشاركة في بناء العراق الديمقراطي الجديد.

٥- العمل على إقرار مفهوم المساواة والعدالة بين أطياف المجتمع بغض النظر عن العرق او الدين او المذاهب او الجنس.

سادسا / آليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العراق:

ان تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لا يمكن ان تتم بصفة عشوائية بل من خلال اتباع آليات تتلاءم مع القوانين والقيم والمعايير الدولية وهذه الاليات كما يأتي(٣٤):

١- **آلية اتباع قواعد العدل الدولية:** هذه الالية تستلزم تطبيق المعايير الدولية لا سيما المتعلقة بالعدل والانصاف لأنه عانت ما تعاني الدول التي تمر بمرحلة انتقالية حالة سيولة قانونية(خاصة بعد القاء او سقوط دستور النظام القديم.

٢- **آلية دعم الخصوصية الوطنية:** آلية دعم المفوضيات الوطنية لأنه من مراعاتها لا سيما ما يتعلق ب(الثقافة القيم السائدة)، على سبيل المثال يعد الدين احد اهم المكونات السائدة للشخصية اذ انه جوهر الدين يوحد الناس ولا يفرقهم وانما قد تفرقهم الاهواء السياسية المتعددة اذ ان اعتماد الية لدعم المفوضية الإسلامية ترفوا الى الصلح والمصالحة وفق الفكرة الإسلامية المتمثلة في اصلاح ذات اليمين .

٣- **آلية مراعاة الأوضاع السياسية:** الوضع السياسي في العراق يحتاج الى آلية للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وهذه الالية يعتمدها الى حد كبير على نظام السياسي الحكام في المرحلة الانتقالية وهنا تحتاج الى التوفيق لهذه المهمة لما يتم اختباره من آليات العدالة الانتقالية والأوضاع السياسية القائمة لأنها عادة تتم في أجواء غير مستقرة مما يؤثر على تطبيق آليات المصالحة الوطنية عن طريق نظام السياسي القائم او الجديد لذا على الذين بأيدهم زمام الأمور الا يتم الاختبار آليات تزيد الامر سوء وهنا يجب التشاور مع كافة فئات وشرائح المجتمع او من خلال من يمثلهم بالبرلمان لتحقيق المصالحة الوطنية.

٤- **آلية تعويض الضحايا والحفاظ على مصالحهم:** ان الضحايا المقصودين هنا هم ليس فقط المجني عليهم بل ان الامر يشمل غيرهم لذا يتعين على المشروع الوطني التدخل لوضع آليات قانونية لتعويض ضحايا الجرائم الجسمية لا ان عدم جبر اضرار الضحايا قد يؤدي الى مزيد من التوتر والاختناق في المجتمع.

٥- **آلية اصلاح منظومة العدالة الجنائية:** ان التقدم الحاصل في فقه القانون الجنائي الدولي يجب مواكبته فضلاً عن انه يواكب تطور في معالجة التشريعات الداخلية للقواعد الجنائية الدولية لما لذلك من كبير الأثر على شراء التشريعات الوطنية على نحو يمكنها من التعامل مع القواعد القانون الجنائي.

٦- **آلية تدعيم السلطة القضائية وضمان الاستقلال القضائي:-** لكي تحقق العدالة والمصالحة الوطنية أهدافها يجب ذلك عن طريق قضاء مستقل ومحايد في اطار من المشرعية وسيادة القانون بما يعيد ثقة المجتمع بأجهزة الدولة وقدرتها على تنفيذ القانون ان استغلال القضاء ليس من احد أي كان وانما هو ركيزة أساسية من ركائز المبادئ الدستورية العامة والقواعد الدولية الراسخة والقيم السائدة في المجتمع لا سيما في المصالحة الوطنية مما لا يشكل خطر في التعدي على القضاء او استهداف المحاكم بالتدخل في شؤونها واستمالتها الى جهة معينة مما يعقبها عن أداء دورها او التأثير في قضائها مما جعل المحاكم العراقية بحاجة الى انشاء شرطة قضائية تحمي دور العدالة وتعمل على تنفيذ قرارات واحكام القضاء حتى لا تفلت شؤون القضاء من ايدي أصحابها وانه لا يفتح المجال امام الباب تشكيك بنزاهة القضاء.

٧- **آلية ترسيخ سيادة القانون ومبادئه:-** ان آلية ترسيخ مبادئ سيادة القانون بعد عامة أساسية في بناء المرحلة الانتقالية من الصراع الى الاستقرار ومن الاستبداد الى الديمقراطي وهنا نستطيع القول ان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وسيادة القانون يصبان في منصب واحد.

٨- **آلية معالجة الانقسامات بين مكونات المجتمع:-** وهي الية المعنية بالتوافق الوطني والذي يأتي من خلال المصالحة الوطنية بين كافة أطياف المجتمع العراقي وهذا لا يأتي الا من خلال الحوار الوطني للذي يأخذ نصيب عينة معالجة الانقسامات التي تحصل وهي بلا شك فعل فاعل وليس ضرورة يكون من داخل المجتمع وهنا لا بد من وضع التدابير للإرادة لتتخلص منها لا سيما الابتعاد عن ثقافة الثأر والانتقام مما لا يتيح المجال ان تستخدم العدالة الانتقالية الى عدالة انتقامية .

٩- **آلية وضع اطار مؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:-** ان وضع الية لإصدار الترشيح جامع شامل بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بجنب المجتمع من الوقوع في مشكلات وانقسامات قد تترتب عليه مزيد من التداعيات السلبية والمؤثرة بين أطياف المجتمع.

* آليات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق:

يمكن للمجتمعات التي تتقاضى من فترات حرب او قمع سياسي ان تتعامل مع الماضي بعد طرق، اما بالتقاضي عن ارث النزاع وانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني واسعة الانتشار بإصدار قوانين عفو عن مرتكبي هذه الانتهاكات، او مواجهتهم وجهاً لوجه بملاحقة مجرمي الحرب، وانشاء لجان للتحري عن الحقيقة وبدأ برامج التحري ويظهر القطاع العام من مرتكبي الانتهاكات كذلك يمكن لها ان تقدم تعويضات للضحايا والاعتذار لهم وانشاء نصب تذكاري وتحديد أماكن جثث المفقودين وتحديد هويتهم وإعادة الممتلكات المنهوبة لأصحابها وتحديد أيام للحداد واحياء ذكرى وتعديل كتب تاريخ المدرسية. واجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية انساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الانسان وسن قوانين لتصحيح اشكال لظلم التي غالباً ما تكون وراء النزاعات. وتشكل هذه الأنشطة اهم مكونات العدالة الانتقالية التي يمكن تعريفها كمجموعة من ممارسات والاليات والاهتمامات التي تنشأ عقب فترة من النزاع او الصراع الأهلي او القمع والتي تهدف بشكل مباشر الى مواجهة انتهاكات حقوق الانسان والقانون الإنساني ومعالجتها ، و هناك آليات لتطبيق العدالة الانتقالية تكون اكثر فعالية اذا ما طبقت الى جانب برامج مصممة التقرير إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحرية النقل وسيادة قانون والوصول الى معلومات دقيقة وغير متحيزة وإصلاح التعليم.وبإمكان المجتمع الاخذ بما يلائمه للانتقال بسلام ونجاح الى نظام الجديد ويمكن انجاز هذه الاليات كالاتي[٣٥]:

١- البحث عن الحقيقة وتقضي الحقائق سواء عن طريق لجان وطنية رسمية او منظمات غير حكومية او عبر لجان من هيئة الأمم المتحدة.

٢- محاكمة مرتكبي الانتهاكات عن طريق المحاكم الجنائية الوطنية او الدولية.

٣- التعويض للضحايا عن الاضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

٤- اصلاح المؤسسات الرسمية والقانونية ومنع مرتكبي الانتهاكات من تولي المناصب العامة فيها.

٥- إقامة النصب التذكارية والمتاحف التي تخلد مأسي الضحايا بإحياء للذاكرة الجماعية.

٦- تشكيل لجان حقيقة والمصالحة التي اشتهر بها جنوب افريقيا والقائمة على أساس اعتراف الجاني بالخطأ والتعهد بعدم تكراره لينال صفح المجني عليه.

٧- اصدار عفو عام او خاص لإعطاء فرصه جديدة للبعض من عناصر النظام السابق، خاصة ممن لم يرتكبوا جرائم للاندماج في المجتمع الجديد.

٨- المصالحة الوطنية في حالة تحول النزاع الى مكونات المجتمع القومية او الدينية او الطائفية او السياسية.

*** آليات تطبيق المصالحة الوطنية في العراق**:

ان المصالحة ليست مجرد معبرة عن مرحلة معينة وانما هي مشروع طويل الأمد قابل للتفسير في مساره واتجاهاته ويحتاج الى آليات لتنفيذه. ولتحقيق العدالة الاجتماعية التي تقود بدورها الى انجاز المصالحة الوطنية فأن هذه الآليات تتمثل بما يأتي[٣٦] :

١- وضع صيغ متفق عليها للتفاهم بين الإطراف المتخاصمة او المتنازعة وهذه الصيغ هي التي يتم الحوار حولها وذلك من اجل البحث في تفاصيل وإيجاد الوسائل لتنفيذها، وهو الامر المتعارف عليه في المفاوضات في اطار التفاهم وهذا يشمل ايضاً مقومات الحوار من حيث نوعية المتحاورين وطبيعة اتجاهاتهم ومدة التحاور ووضع ضوابط لإنجاح المصالحة الوطنية.

٢- **تقصي الحقائق:** ويكون ذلك من خلال تشكيل لجان قضائية مستقلة تقوم بأجراء تحقيقات رسمية في الأنماط المختلفة لممارسة الانتهاكات الإنسانية من قتل وسرقة وغيرها من الأمور قد حدثت خلالها الفترة السابقة للمصالحة والحوار وهذه اللجان تنشأ بعد تشاور وطني موسع تحدد من خلالها الصلاحيات التي قد نمارسها على ان تبدي الأطراف كافة الالتزامات واضحاً وجاداً يسمح لها بالتحقيق المستقبل والقتال علماً بأن جميع هذه اللجان قد تصطدم بصعوبات عديدة تعرقل مهامها ولا سيما حين الكشف عن الأخطاء المرتكبة من قبل بعض الجهات التابعة للدولة او ذات علاقة غير مباشرة معها او من قبل الأطراف التي تدعم من جهات خارجية تصعب ملاحقتها.

٣- **اصلاح مؤسسات الدولة** : لنشر مفهوم المواطنة وسيادة القانون الا ان تنفيذ هذا الإصلاح قد يواجه ايضاً صعوبات جمة من داخل هذه المؤسسات الامر الذي يتطلب ادخال تدريجي في هياكل هذه المؤسسات حتى لا تحدث هزات ارتدادية بيدي العاملون والقائمون علماً تسيرها او المستفيدون منها استياء شديداً نتيجة فقدانهم منهاجهم او نفوذهم ومصالحهم المرتبطة بها فيرفضون الخضوع للرقابة والحماسية الناضجة عن ذلك الإصلاح لدرجة يقررون فيها تدمير كل شيء.

٤- **تقديم التعويضات:** ان التعويض يجب ان يكون امراً الزامياً وتقسم الى نوعين أولهما يمثل بصرف أموال ومساعدات لأهالي الضحايا والمتضررين وإعادة الحقوق لأصحابها النوع الثاني معنوي كتقديم شهادات فخرية لأهالي الضحايا وبتسمية الإمكان العامة او الشوارع بأسائهم تجلياً لذكراهم لتضحياتهم.

٥- **المسائلة والحماسية:** ان الحماسية والمسائلة من الأفعال المهمة كونها رادعة وزاجرة فهي تتضمن الترضية الجادة للضحايا الذين لن يرضوا بغير ذلك فالعفو في هذه الجوانب يفيد الأهالي لذلك لابد من وجود مسائلة قانونية وعادلة.

٦- **التوافق والاتفاق:** ان العدالة والانصاف المصالحة لن تؤتي الا ان وجود توافق واتفاق قد يقود هذه المسائل اكثر ظهور في حقل المصالحة وقصر ان يكون هناك توافق في الأفكار وشرائح المجتمع ويقصد بها ضحايا من جهة ومرتكبي الجرائم من جهة ثانية وهو ما يطلب منهم قبول القوانين الجديدة والانصياع لها. باعتراف بالجرائم المرتكبة والكشف عن الحقائق التي اجتهد النظام بطمسها ومن ثم تعويض الضحايا لذلك ان المصالحة والانصاف هي طريق السليم لحل المشاكل.

سابعا / النتائج والتوصيات والمقترحات:

*** النتائج:**

توصل الباحثان من خلال بحثهما حول تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع العراقي الى النتائج الآتية:

١- ان تتخلى جميع القوى عن الشروط المسبقة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

٢- ان تكون القوى الممثلة تحمل افكاراً تستبعد فيها أنواع الاكراه والقسر ويكون التمثيل للأفكار والرؤى الوطنية العامة.

٣- ان يتم ضبط الأوضاع الأمنية ومنع ارهاق الأرواح بأي شكل من اشكال العنف.

٤- ان تسعى الدولة ومؤسساتها لمهمة المصالحة الوطنية وتفرد لها حيزآ تبدأ بمشوار التنفيذ للعدالة الانتقالية.

*** التوصيات: وضعنا بعض التوصيات وهي:**

١- نشر الوعي بالعدالة الانتقالية وما تضمنه من اليات ومبادئ واستراتيجيات بضمنها المصالحة الوطنية.

٢- نشر ثقافة التسامح والاعتذار بدأ من السياسيين انفسهم وصولاً الى مرتكبي الجرائم انتهاكات حقوق الانسان.

٣- الالتزام الأخلاقي من قبل الحكومة وبشكل واضح اتجاه ضحايا انتهاكات حقوق الانسان من اجل انصافهم.

٤- العمل على اصلاح المؤسسات الدولة التي تحد بها الفساد المالي والإداري.

٥- السعي الجاد من قبل السلطة القضائية بمحاكمة مرتكبي الجرائم والعمل على احقاق الحق والعدالة.

٦- منع انتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة المسؤولين عن ذلك.

٧- تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والعنف.

*** المقترحات:**

اولا: ان يقوم المهتمين بالقانون والاجتماع السياسي بدراسة ميدانية حول العلاقة بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وتعثر تطبيق العدالة الانتقالية للوصول الى المصالحة الوطنية البناء مجتمع وفرد عراقي سلمي ومستقر وخالي من النزاعات والانتهاكات.

ثانيا: نهيب بالكتاب والباحثين العراقيين برفد المكتبه العراقية والعربية بمؤلفات عن هذا الموضوع لقلة المصادر والمراجع بل نجزم ندرتها مما جعلنا نذهب الى البحوث لبعض المراكز المهتمه به والمقالات المنشورة ببعض الصحف والمواقع الالكترونية على شبكة الانترنيت.فضلا عن مولفات عربية ومترجمة.

الهوامش

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٩ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٦٣٠ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص٢٨٨ .

(٣) د. ابراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٧٥ ، ص٣٨٤ .

(٤) ابن منظور ، مصدر سابق ، ص ٦٣١.

(٥)د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٣٢ .

(٦)د. فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية ، اكاديميا بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤١.

(٧)الرازي ، مختار الصحاح ، مصدر سابق ، ص ١١٧.

(٨)النوره جي، احمد خورشيد، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، دار الشوؤن الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨٧،

(٩) المصدر نفسه ص ٢٨٨.

(١٠)د . عبد الحسين شبان . العدالة الانتقالية . ذاكرة الغرب ، مركز دمشق للدراسات ، ٢٠٠٨،ص ١١٤.

(١١) المصدر نفسه ، ص ص ١١٥- ١١٦ .

(١٢) د. عبد الحسين شعبان ، المصدر السابق ، ص ١٥٦.

(١٣) امارتيا سن ، فكرة العدالة ، ترجمة :مازن جندلي، الدار العربية للنشر، بيروت ، ٢٠١٠،ص ٧٧.

(١٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٧٨.

(١٥) د.احمد شوقي، العدالة الانتقالية ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد ٧،العدد ٣-٤ ، ٢٠١٢. ص ١٨١.

(١٦) المصدر نفسه ص ١٨٧.

(١٧) د، رضوان زيادة ،العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، مركز دمشق للعدالة ٢٠١٣ ، ص ٩٩.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(١٩) د. رضوان زيادة العدالة الانتقالية والمصلحة الوطنية ، ، مصدر سابق ص ١٠١.

(٢٠) المصدرالسابق نفسه ص ١٠٢.

(٢١) عبد الله احمد الذيقاني ،المصالحة الوطنية المفهوم والدلالات ، دار بيروت للنشر،بيروت ، ٢٠١٢، ص ٦٧.

(٢٢) موسى ذياب ، خطاب التسامح في فكر الانوار، المجلة العربية ، مجلد ٣٧ ، العدد ٢٠١١،٥٣، ص١٩٩.

(٢٣) كاظم حبيب ، المصالحة والتعايش في المجتمعات العراق" انموذجاً "، الحوار المتمدن . العدد ١٧٦٨ ، ٢٠٠٦/١٢/١٨ .

(٢٤) كاظم حبيب ، المصالحة والتعايش في المجتمعات ، مصدر سابق .

(٢٥) د.طوني عبدالله،المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي ، ممطابع الجامعة اللبنانية،بيروت،٢٠١٢،ص١٩١.

(٢٦) د.عبدالسلام محمود،اثر الحوار في التعايش مع الاخر،مطابع الجامعة الاسلامية،الهند، ٢٠١٠، ص٤٥.

(٢٧) تقرير الامم المتحدة لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية ، دورة ١٨ لسنة ٢٠١١ .

(٢٨) د.هنية القماطي ، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،مطابع الجامعة ـ تونس، ٢٠١٠،ص١٤٤.

(٢٩) د.نويل كالهون ، مصدر سابق ، ص ١٥٦.

(٣٠) د.طوني عبدالله ، مصدر سابق ، ص ٤٣٢.

(٣١) د. حسين رمضان ،الدين والديمقراطية في العالم الاسلامي،مركز حقوق الانسان ، عين شمس،مصر،٢٠٠٧،ص١١١.

(٣٢) د.احمد شوقي، العدالة الانتقالية ، مصدر سابق، ص ٧٨.

(٣٣) موسى ذياب ، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٣٤) عادل ماجد ، العدالة الانتقالية ، والإدارة الناجحة لمرحلة بعد االكوارث http//didgital,ahram.org

(٣٥) العدالة الانتقالية ، إعادة البناء الاجتماعي في مركز حقوق الانسان ، جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠٤ .

(٣٦) اليات العدالة الانتقالية www.iraq.lawhooxs.com

المصادر

١- ابن منظور.لسان العرب. جالتاسع .بيروت ، ١٩٦٥ .

٢- ابراهيم مدكور ، معجم العلوم الجتماعية ،الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٧٥ .

٣- د.احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٤- د. احمد شوقي ، العدالة الانتقالية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد ٧ ، العدد ٣ -٤، ٢٠١٢.

٥- الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بدون سنة طبع ،

٦- احمد خورشيد ، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ،دار الشوؤن الثقافية ، بغداد،١٩٩٠.

٧- اماراتيا سن ، فكرة العدالة ، ترجمة :مازن جندلي ، الدار العربية للنشر، بيروت ، ٢٠١٠.

٨- تقرير الامم المتحدة لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية ، دورة ١٨ ،لسنة ٢٠١١.

٩- التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية لسنة ٢٠٠٣ .

١٠-حسين رمضان،الدين والديمقراطية في العالم الاسلامي ، مركز حقوق الانسان ، عين شمس ، مصر، ٢٠٠٧ .

١١-عادل ماجد ، العدالة الانتقالية والادارة الناجحة http// digital.ahram.org.

١٢-عبد الحسين شعبان،العدالة الانتقالية ، ذاكرة الغرب، مركز دراسات الشرق ، سوريا ، ٢٠٠٨.

١٣-عبداللة الذيقاني، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، المفهوم والدلالات ، دار بيروت، للنشر ، لبنان ، ٢٠١٢ .

١٤-عبدالسلام محمود ،اثر الحوار في التعايش مع الآخر ، مطابع الجامعة الاسلامية ، الهند ، ٢٠١٠ .

١٥-رضوان زيادة ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، مركز دمشق ، سوريا ، ٢٠١٣
١٦-طوني عبدالله، المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطية،مطابع الجامعة اللبنانية ، بيروت ،٢٠٢٠.
١٧-فردريك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية ، اكاديميا بيروت ، لبنان، ٢٠٠١ .
١٨-كاظم حبيب ، المصالحة والتعايش في المجتمعات " العراق انموذجا" الحوار المتمدن، العدد ١٨٦٧.
١٩-هنية القطامي ، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة ، مطابع الجامعة ، تونس ، ٢٠١٠ .
٢٠-موسى ذياب ، خطاب التسامح في فكر الانوار ، المجلة العربية للدراسات الامنية. المجلد ٣٧ ، العدد ٥٣ ، ٢٠١١.
٢١-يوحنا صليوة ، آليات العدالة الانتقالية www.Iraq.alwhooxs.com.
٢٢-يوسف الآغا،اعادة البناء الاجتماعي ،مركز حقوق الانسان،جامعة كاليفورنيا٢٠١٤.